هيئة التفتيش القضائي
قسم الصادر الخارجي
الرقم: ١٠٠١
تاريخ: ٣ / ٢ / ١٤٤٧ هـ
الموافق: ٢٨ / ٧ / ٢٠٢٥ م
التاريخ / / ٢٠م
المرفقات

بسم الله الرحمن الرحيم

تعميم هيئة التفتيش القضائي رقم (٨) لسنة ١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م
بشأن
الملاحظات المتعلقة بالإحصائية القضائية

الإخوة/ رؤساء وقضاة المحاكم الاستئنافية والابتدائية المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

تهديكم هيئة التفتيش القضائي أطيب تحياتها متمنية لكم دوام التوفيق في مهامكم وفي هذا العام القضائي الجديد ١٤٤٧هـ، كما تتمنى أن يكون هذا العام عام الإنجازات القضائية الكبيرة، ومما لا شك فيه أنكم قد لاحظتم الجهد الكبير الذي بُذل خلال العام المنصرم ١٤٤٦هـ في سبيل تصحيح الأوضاع الصعبة التي تمر بها مختلف المحاكم، كما أنه لا شك لدينا في أنكم تدركون مدى أهمية البيانات والمعلومات التي ترفع من قبلكم إلى الهيئة من أجل الحصول على تقييم صحيح لأوضاع المحاكم والعمل على تحسين تلك الأوضاع وحل المشاكل التي تواجهونها.

لذلك فقد مضت الهيئة خلال العام المنصرم في تطوير الإحصاء القضائي، وقد بذلتم جهوداً طيبة وكنتم شركاء في النجاح الذي حققته الهيئة حتى اليوم، وما تزال الهيئة تعول على جهودكم من أجل تحقيق نجاحات أكبر، لذلك كان لا بد من مشاركة الصعوبات والملاحظات التي اكتنفت عملية الإحصاء خلال العام الماضي معكم من أجل أن يتم تجاوزها هذا العام بالعمل المشترك بينكم وبين الهيئة، وأهم تلك الملاحظات والصعوبات مختصرة في الفقرات الآتية:

١. إن حسن إدارة القاضي لمحكمته يظهر من خلال مؤشرات متعددة، ومن أهم تلك المؤشرات انتظام الإحصائية القضائية وسهولة الوصول إلى بيانات إحصائية صحيحة ودقيقة بشكل سريع، وقد لاحظت الهيئة أن المحاكم التي تدار من قبل قضاة ذوي كفاءة عالية كانت ترسل إحصائيات دقيقة وخلال وقت قصير، بينما المحاكم التي تعاني من مشاكل إدارية وضعف إشرافي كان ذلك ينعكس سلباً على الإحصاء القضائي فيها.
٢. من الضروري جداً أن يقوم رئيس المحكمة ومديرها بمراجعة الإحصائيات قبل إرسالها إلى الهيئة ومقارنة عدد القضايا المرحلة مع ما تم إرساله من إحصائيات سابقة، فكثير من المحاكم لا تنسجم إحصائياتها الجديدة مع إحصائياتها السابقة، وهذا كان يعطي مؤشراً لدى الهيئة بأن رؤساء تلك المحاكم لا يقومون بمراجعة بياناتها الإحصائية قبل التوقيع عليها، وهذا بلا شك يوحي بضعف إدارة أولئك القضاة لمحاكمهم.

عمليات التفتيش القضائي
صادر
الرقم: ٨
بتاريخ ٣ / ٢ / ١٤٤٧هـ
٢٨/٧/٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس القضاء الأعلى
هيئة التفتيش القضائي

الرقم
التاريخ / / ٢٠م
المرفقات

٣. أُنشئت بالهيئة دائرة جديدة مختصة بالسجناء والقضايا المتعثرة، وقامت هذه الدائرة بطلب بيانات خاصة بالقضايا المتعثرة، ولا شك لدينا في أن هذا شكل صعوبة لدى بعض المحاكم، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود موظف متخصص بتجميع البيانات الإحصائية، لذلك فمن الضروري تخصيص موظف للعمل الإحصائي.
٤. تعددت النماذج المرسلة من الهيئة خلال الأعوام السابقة، وذلك بحسب احتياجات الهيئة، غير أن بعض المحاكم لم تكن تلتزم بتلك النماذج وهذا كلف موظفي الهيئة جهداً ووقتاً كبيرين من أجل مراجعة وتصحيح البيانات والعودة إلى المحاكم المعنية من أجل التأكد من صحة البيانات.
٥. النظام القضائي يعمل في معظم محاكم الجمهورية، ولكن الكثير من رؤساء المحاكم لا يقومون بالتأكد من إدخال البيانات إلى النظام أولا بأول، وهذا ما جعل البيانات الصادرة عن النظام غير مطابقة للواقع في كثير من المحاكم، وهذا يعتبر من المآخذ التي تشي بضعف الجانب الإداري في المحكمة، ولو كانت كل المحاكم تحرص على صحة بيانات النظام القضائي ومراقبة مدى إدخال البيانات أولا بأول لكانت الهيئة قد اعتمدت على النظام ولما كانت هناك حاجة الى تكليفكم بإعداد إحصائيات يدوية.
٦. بعض المحاكم كانت ترسل إحصائيات شهرية، ثم تعد إحصائية كل ثلاثة أشهر، ولكن بياناتها مختلفة عما تم تجميعه في الإحصائيات الشهرية، بينما المفترض أن الإحصائيات الشهرية اذا ما تم تجميعها لا تختلف عما يرد في إحصائيات الأرباع أو النصفية أو السنوية، لذلك فمن الضروري التنويه إلى أن الهيئة تعتمد ما جاء في الإحصائيات الشهرية ولا يمكن أن تعدل ما جاء في تلك الإحصائيات إلا بموجب مذكرة موقعة من رئيس المحكمة تبين فيها ما يجب تعديله مع بيان سبب الخطأ.

وعليـــه: تأمل الهيئة من الجميع أخذ الملاحظات السابقة في الحسبان عند إعداد الإحصائيات خلال عام ١٤٤٧هـ، كما نأمل إعداد الإحصائيات الشهرية وإرسالها خلال خمسة أيام من بداية الشهر التالي.

والله ولي الهداية والتوفيق
صدر بهيئة التفتيش القضائي
بتاريخ ٢ / ٢ /١٤٤٧هـ
الموافق ٢٨ / ٨ /٢٠٢٥م

القاضي د. مروان محمد علي المحاقري
رئيـــس هيئة التفتيش القضائي

صورة مع التحية لفضيلة د. رئيس مجلس القضاء الأعلى